

Distr.: General
29 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٤٠ (ج) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤
نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم
المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام***

موجز

أوحى العام الماضي بأمل جديد في تحقق حل سلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فقد أعلنت اللجنة الرباعية، المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، خريطة طريق لإحلال السلام، نصت على خطوات عملية لتحقيق رؤية وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. بل أن الآمال ازدادت انتعاشاً عندما أعلن رئيسا الوزراء الإسرائيلي والفلسطيني التزامهما بالعمل من أجل التنفيذ التام لخريطة الطريق. ورغم قوة التزام المجتمع الدولي فقد تعثر تنفيذ خريطة الطريق.

* A/59/50 و Corr. و 2 و 3.

** E/2004/100.

*** قدم التقرير الحالي بعد الموعد النهائي المحدد لكي يتم تضمينه أكبر قدر ممكن من آخر المعلومات.



وفي إطار الحالة الإنسانية التي تزداد صعوبة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، تواصل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تزويد الشعب الفلسطيني بطائفة مختلفة من أنواع المساعدات. ويجري تقديم هذه المساعدات في ظل ظروف صعبة تتميز بعمليات الإغلاق وحظر التجول والاقترام وغير ذلك من التدابير التي يتخذها الجيش الإسرائيلي وتؤثر سلباً على رفاهية الشعب الفلسطيني وتعوق منظومة الأمم المتحدة عن القيام بأعمالها.

ويتضمن التقرير الحالي وصفا للجهود التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالات الفلسطينية والمناخ المناظرة لها لدعم السكان والمؤسسات المدنية الفلسطينية.

أولا - مقدمة

١ - يقدم التقرير الحالي عملا بقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ القرار. والفترة المشمولة بالتقرير تمتد من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢ - والمعلومات المتعلقة بالأحوال المعيشية والاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني ترد في تقارير من إعداد وكالات أخرى للأمم المتحدة، وبخاصة (أ) في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/58/75-E/2003/21)؛ و (ب) في التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)^(١).

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بمواصلة جهوده من أجل دعم عملية السلام وكفالة التنسيق الفعال بين المؤسسات ذات الصلة التابعة للسلطة الفلسطينية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، فضلا عن توثيق الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ - ويصف التقرير الحالي ما بذلته وكالات الأمم المتحدة من جهود، بالتعاون مع الوكالات الفلسطينية والمناخ المناظرة لها، لدعم السكان والمؤسسات المدنية الفلسطينية، حسب ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٨. كما يتضمن التقرير ملاحظات على المناخ السياسي وما يترتب عليه من تحديات فيما يعمل المجتمع الدولي من أجل إنهاء دورة العنف ويتحرك صوب تحقيق تسوية متفاوض عليها من شأنها إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ثانيا - نظرة عامة على الأزمة الراهنة

ألف - السياق السياسي

٥ - أوحى العام الماضي بأمل جديد في تحقيق تسوية سلمية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عُيّن رئيس وزراء فلسطيني جديد، هو محمود عباس.

وأعلنت اللجنة الرباعية، المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، خريطة طريق لإحلال السلام، نصت على خطوات محددة من أجل تحقيق رؤية وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وقضت خريطة الطريق بأن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون خطوات فعالة ويمكن التحقق منها من أجل إعادة بناء الثقة التي اتهارت بينهما، وإنهاء العنف، وإيجاد قوة دافعة تعمل على قيام سلام تام وشامل في الشرق الأوسط.

٦ - بل أن الآمال ازدادت انتعاشا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عندما التقى رئيسا الوزراء الإسرائيلي والفلسطيني مع رئيس الولايات المتحدة جورج و. بوش في العقبة، الأردن، وأعلنا التزامهما بالعمل من أجل التنفيذ التام لخريطة الطريق. ولعبت الأمم المتحدة دورا كبيرا حيث واصلت وكالاتها تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فيما واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مهامه في مجالي الوساطة وتسهيل العمل، فضلا عن ممارسة دوره في مجالي الرصد والتنسيق. وبالرغم من قوة التزام المجتمع الدولي فقد تعثر تنفيذ خريطة الطريق.

٧ - فقد تخلف كل من الطرفين عن الوفاء بالتزاماته التي تقضي بها خريطة الطريق. ذلك أن الحكومة الإسرائيلية لم توقف أنشطة بناء المستعمرات وواصلت القيام بعملياتها العسكرية في المناطق الفلسطينية، وغالبا ما كانت تترتب على ذلك نتائج فاجعة بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين. ولم تعمل السلطة الفلسطينية على إنهاء العنف والإرهاب. كما أنها تقاعست عن إصلاح جهازها الأمني وفقا لما تنص عليه أحكام خريطة الطريق، الأمر الذي أدى إلى استقالة رئيس الوزراء الفلسطيني احتجاجا بعد أقل من أربعة أشهر من تولي منصبه. وعلى ضوء الأحداث، يشير ظاهر الأمر إلى أن المجتمع الدولي لو لعب دورا أقوى في مساعدة الطرفين لكان ذلك قد أدى إلى تحقيق نتائج أفضل.

٨ - وأدخل قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية عنصرا سلبيا جديدا على الأحوال المعيشية للفلسطينيين وحرية حركتهم. وأثر هذا الجدار على حياة الفلسطينيين، والسلامة الإقليمية لدولة فلسطينية تقوم مستقبلا، أمران لهما أهمية محورية بالنسبة لصميم فكرة الحل القائم على وجود دولتين المكرس في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

٩ - وفي ظل تزايد صعوبة الحالة، تواصل وكالات وبرامج الأمم المتحدة تقديم طائفة مختلفة من أنواع المساعدة للشعب الفلسطيني. وفي إطار بدلي لمساعي الحميدة، قدم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بالمساعدة لأحمد قريع رئيس الوزراء الجديد، وواصل الاتصال

بالحكومة الإسرائيلية من أجل إعادة تنشيط تنفيذ خريطة الطريق المتعثرة. وقد أهاب مجلس الأمن، في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) بالطرفين أن يفيا بالتزاماتهما التي تقضي بها خريطة الطريق. ولسوء الحظ أنه لم يتحقق بعد أي تقدم في تنفيذ تلك الالتزامات. فإسرائيل تواصل يوميا تعريض الفلسطينيين للمشاق والإذلال عن طريق عمليات الإغلاق وحظر التجول وتدمير المنازل والاعتقالات المقصودة وأنشطة بناء المستوطنات واستخدام الأسلحة الفتاكة في المناطق الآهلة بالسكان واستخدام العنف غير المناسب. ولا تزال الهجمات الإرهابية المدانة التي تقوم بها جماعات فلسطينية تعرض الإسرائيليين للمذابح والخوف. ولا تزال الغلبة لمنطق العنف والانتقام والتدمير على منطق الحوار والعقل.

١٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، بزغ أمل جديد عندما أعلن أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي اعتماده الانسحاب انفراديا من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وذكرت اللجنة الرباعية، في اجتماعها المعقود في ٤ أيار/مايو، أن مبادرة الانسحاب من غزة ينبغي أن تؤدي إلى الإنهاء التام للاحتلال وأن تكون متمشية مع خريطة الطريق.

باء - الأزمة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١١ - لا يزال قيام إسرائيل على نحو منتظم بفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص في فلسطين عبر الحدود وفي داخل الضفة الغربية وغزة يشكل السبب المباشر للأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون. وشهد عام ٢٠٠٣ استمرار عمليات فرض حظر التجول وإن كان متوسط عددها انخفض من ٣٩,١٨ في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٧,٦٢ في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. على أن عمليات الإغلاق بقيت على حدتها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية حيث سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة وضع ٧٦٣ من المتاريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أدت إلى إيجاد نحو ١٩ جيبا منعزلا في الضفة الغربية، منها ٨ كانت مناطق محصورة و ١١ كانت وقعت بين الخط الأخضر والجدار العازل.

١٢ - وكان الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك المياه والتعليم والرعاية الصحية، محصورا بشدة بسبب القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن أن ما يربو على ٥٠ في المائة من الذين سئلوا في دراسة استقصائية أجرتها غيروا مرفق الرعاية الصحية الذي يترددون عليه، وأن التغيير في ٩٠ في المائة من تلك الحالات كان بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول. وتشير الأمم المتحدة، في ندائها الموحد لعام ٢٠٠٤، إلى أن الخدمات الصحية المحلية لم يكن لها وجود إلا في نحو ٤٠ في

المائة من المجتمعات المحلية المتأثرة في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، فيما كان وصولها إلى الرعاية الثانوية والمتخصصة كان يخضع للقيود.

١٣ - واستمر التدهور النوعي والكمي للمياه المنقولة بالشاحنات الصهرجية وعن طريق الأنابيب. وحسب ما أفادت به هيئة المياه الفلسطينية، انخفضت كمية المياه التي وردتها شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه في عام ٢٠٠٣، وتعرضت شبكات توزيع المياه لأضرار من جراء التدابير الإسرائيلية. ويتم إلى حد ما تعويض هذا العجز بالمياه المنقولة بالشاحنات الصهرجية ولكن بتكلفة تقدر بما يتراوح بين ١٧ و ٤٠ في المائة من دخل الأسرة خلال أشهر الصيف. وقد أجريت في عام ٢٠٠٣ دراسات من جانب وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في الخليل ونابلس ومن جانب لجنة التنمية الدولية التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خلصت إلى أن المياه المنقولة بالشاحنات الصهرجية تتسبب في إصابة الأطفال دون سن الخامسة بالالتهابات المعدية والمعوية؛ ولم تكن ٦٩ في المائة من عينات المياه التي أخذت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ مطابقة لمعايير منظمة الصحة العالمية للمياه.

١٤ - وأبلغت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بأن ٢٨٩ ١ مدرسة قد أغلقت منذ بداية الانتفاضة بسبب عمليات حظر التجول والحصار وإغلاق المناطق، وأن ٢٨٢ مدرسة أصيبت بأضرار بفعل الصواريخ والدبابات والقصف. وقامت الأونروا والوزارة بتوثيق نتائج الرسوب في الامتحانات، حيث ذهب الظن إلى أنها ترجع إلى الحالة الراهنة. ومثال ذلك أنه يستبين من البيانات الرسمية أن النسبة المئوية للنجاح في رياضيات الصف الرابع انخفضت من ٧١,٧ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥١,٩ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

١٥ - وفي أواسط عام ٢٠٠٣ اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والأونروا بتقويم لحالة الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلص إلى أن حالة الأمن الغذائي تدهورت تدهورا كبيرا على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث أصبح ٤ أشخاص من كل ١٠ فلسطينيين يواجهون الآن انعدام الأمن الغذائي. كما هبطت الأغذية المستهلكة نوعا وكما.

١٦ - وتشير بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات إلى حدوث ضعف في الحالة العامة للعمالة، حيث انخفض عدد العاملين في غزة ولكنه ارتفع بصورة طفيفة في الضفة الغربية. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، بلغ المعدل العام للبطالة ٢٤,٣ في المائة. وقد نتجت الزيادة في البطالة في غزة عن تزايد القيود في معبر إيرتزر إلى إسرائيل. وتشير تقديرات

البنك الدولي إلى زيادة النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٩ في المائة وزيادة الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٧,٠ في المائة. ويمكن أن يكون هذا التحسن المتواضع قد جاء نتيجة لمزيج من كفاءة استعمال آليات التغلب على الصعاب من جانب السكان الفلسطينيين، ونقل الإيرادات من إسرائيل، والتخفيف الطفيف للقيود المفروضة على الحركة في داخل الضفة الغربية.

١٧ - ويتأخر توصيل مواد الإغاثة الإنسانية أو يمتنع توصيلها في بعض الحالات نتيجة لنظام عمليات الإغلاق وفرض القيود. وتشير تقديرات الأونروا إلى أنها تكبدت مصروفات قدرها ١,٧٨ مليون دولار نتيجة لرسم التخزين الإضافية وغيرها من الرسوم المفروضة على واردات السلع الأساسية في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وشباط/فبراير ٢٠٠٣. وحملت عمليات الهجوم الأخيرة التي وقعت عند معبر إيرتنز واستخدام الأشخاص الذين يقومون بالتفجيرات الانتحارية للحاويات التي تخرج من معبر كارني في أشدود قوات الدفاع الإسرائيلية على فرض قيود إضافية على حركة الموظفين الدوليين، الأمر الذي كاد يؤدي إلى وقف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها لبعض برامجها. وقد أثمرت المفاوضات التي أجريت مع الجيش الإسرائيلي وتمت تهدئة المواجهات الأمنية لكل من إسرائيل والمجتمع الدولي للسماح باستمرار حركة الموظفين والأغذية.

جيم - الجدار العازل

١٨ - واصلت إسرائيل تشييدها للجدار العازل، الذي يجري بناء جزء منه داخل الضفة الغربية، بما يتناقض مع قرار الجمعية العامة د إ ط - ١٣/١٠ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي طالبت فيه إسرائيل "بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة".

١٩ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، طلبت الجمعية العامة، في قرارها د إ ط - ١٤/١٠ فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحوها، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وقد عقدت المحكمة جلسات استماع بشأن المسألة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ومن المتوقع أن تصدر فتواها قريباً.

٢٠ - ولئن كانت السلطات الإسرائيلية تقول إن الجدار العازل يقصد به أن يكون إجراء مؤقتاً لمنع الهجمات الانتحارية على إسرائيل، فإن من المحتمل أن يؤدي الجدار إلى تعميق

تجزئ الضفة الغربية وأن يعمل على تفاقم الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشييد الجدار يمكن أن يفسد أية مفاوضات سياسية تجري مستقبلاً لإقامة سلام دائم. وللإطلاع على وصف أكثر تفصيلاً لآثار الجدار، انظر تقرير الأمين العام المعد عملاً بقرار الجمعية العامة دإط - ١٣/١٠ (A/ES-10/248).

ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة للأزمة

ألف - المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة

٢١ - طوال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، اضطرت وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى التماس موارد إضافية للوفاء بالاحتياجات الطارئة المتزايدة مع محاولة مواءمة أنشطتها الإنمائية. ومع ذلك فقد تواصلت عدة مبادرات إنمائية ولكن التركيز انتقل أكثر إلى المعونة الإنسانية بالمقارنة بالفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

بناء القدرات المؤسسية

٢٢ - واصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تزويد السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص بطائفة من أنشطة ومشاريع المساعدة التقنية، تناولها تفصيلاً التقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/50/4).

٢٣ - وقدمت منظمة العمل الدولية مختلف أشكال الدعم والمساعدة التقنية، وبخاصة من خلال تقديم المساعدة في إنشاء فرقة عاملة معنية بالبطالة في وزارة العمل الفلسطينية عن طريق توظيف أخصائيين ذوي مؤهلات رفيعة لتعزيز الكفاءات والقدرات في مكتب الوزير. كما قامت بوضع مشروع لتعزيز نظام معلومات سوق العمل.

٢٤ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بطائفة مختلفة من الأنشطة بهدف تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة على مواجهة فرص وتحديات التجارة الدولية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وشملت الأنشطة (أ) مشاركة اثنين من كبار موظفي السلطة الفلسطينية في الحلقة الدراسية لبناء القدرات فيما يتعلق بالفرص والتحديات في مجال السياحة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و (ب) حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ حول المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي عقدتها اللجنة بالاشتراك مع الأونكتاد و (ج) حلقة عمل عن مهارات التفاوض وفض المنازعات فيما يتعلق بالموارد المالية المشتركة، عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و (د) حلقة تدريب حول مهارات

التفاوض وحل المنازعات فيما يتعلق بالموارد المالية المشتركة عقدت على سبيل المتابعة حلقة العمل المشار إليها للمندوبين الفلسطينيين في عمان في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٥ - وخصصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مبلغ ٢٣٥ ٥٠٠ دولار لـ ٤٦٠ مدرسة، من أجل توفير بيئة أفضل للتعليم عن طريق تعزيز عملية الأخذ باللامركزية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وكفالة تحقق أثر مباشر. كما قدمت الدعم لوزارة التعليم العالي في إعداد مشروع خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الوزارة الدعم من اليونسكو في ميدان التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين من خلال فريق غير رسمي أنشئ لتسهيل التنسيق وتبادل المعلومات. وقام ثمانية من موظفي الوزارة برحلة دراسية إلى الأردن للاطلاع على النهج والتقنيات الجديدة والمبتكرة في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وأخيراً، قدمت اليونسكو الدعم لوزارة السياحة والآثار في جهودها الرامية إلى وضع المشروع الأول للقانون الفلسطيني للتراث الثقافي والطبيعي.

٢٦ - واعترفاً من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بأن المأوي والمستوطنات البشرية تمثل عناصر رئيسية في التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط، أيد المجلس، في قراره ١٨/١٩ الذي اعتمد في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، إنشاء البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني والصندوق الاستئماني للتعاون التقني بمبلغ ٥ ملايين دولار لفترة أولية من سنتين. وتشمل أهداف البرنامج بناء القدرات المؤسسية وتعزيز آليات التنسيق، وتشجيع تقديم التمويل الإسكاني بتكاليف زهيدة، وتعزيز قدرات معاهد البحث، وتقديم الدعم لوضع سياسة فلسطينية للمستوطنات البشرية، وإنشاء إطار مؤسسي لتنظيم المعلومات الجغرافية. وحث مجلس الإدارة مجتمع المانحين الدولي وجميع المؤسسات المالية على تقديم الدعم للموئل في القيام فوراً بحشد موارد مالية لإنشاء وتشغيل البرنامج والصندوق. وحتى تاريخه، قُدمت للصندوق الاستئماني مساهمات من حكومتي الولايات المتحدة (٥٠٠ ٠٠٠ دولار) والسويد (٢٧٥ ٠٠٠ دولار).

٢٧ - وركزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة رئيسية على تقديم المساعدة التقنية من خلال مدفوعات كلية قدرها ٣٢٣ ٢٢٢ دولاراً لدعم مجموعة متنوعة من المبادرات، تتعلق، في جملة أمور، بتطبيق أسلوب تعقيم الحشرات في المنطقة بأسرها لمكافحة ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط؛ والهيكلة الأساسي للحماية من الإشعاع؛ وتنمية الموارد البشرية؛ ودراسة جدوى إنشاء مرفق مركزي للعلاج بالأشعة.

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

٢٨ - شكل التعليم أكبر مجال نشاط للأونروا، حيث بلغت النفقات المخطط لها ٨٨,٤ مليون دولار لتغطية تقديم الخدمات العادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتركز الاهتمام على المدارس الابتدائية والإعدادية الـ ٢٧٢ والمراكز المهنية ومراكز التدريب المهني والفني التابعة للوكالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي بلغ مجموع تلاميذها ٢٥٠ ٢٥٢، والتي قدمت، في جملة أمور، شهادة جامعية لـ ٦٣٢ متدربا خلال نفس الفترة.

٢٩ - ومن خلال الاستمرار في دعم برنامجي "مهارات أفضل من أجل مستقبل أفضل" و "تعليم العمال وتدريبهم مهنيا"، وفرت منظمة العمل الدولية أربعة مختبرات حاسوبية في كل من جنين ورام الله والخليل وخبان يونس، وأنهى أكثر من ٥٠٠ امرأة ورجل دورات تدريبية مختلفة في مجال الحاسوب.

٣٠ - وبنفقات مخططة بلغت ٣٠ مليون دولار لتغطية خدمات وبرامج الرعاية الصحية العادية، شغلت الأونروا ٥١ مرفقا صحيا وفرت خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، وطب الأسنان، والرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وتنظيم النسل. وفي محاولة منها لتلبية الاحتياجات البيئية للشعب الفلسطيني على نحو أفضل، أنفقت الأونروا أيضا على خدمات تصريف مياه المجاري، والتحكم في مياه الأمطار الزائدة، وتوفير مياه الشرب المأمونة، وجمع القمامة والتخلص منها، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض.

٣١ - واستمرت منظمة الصحة العالمية في تنفيذ وإعداد مشاريع لتحسين الأحوال الصحية للشعب الفلسطيني برمته، بما في ذلك الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة وجمعها وتفسيرها؛ وتعميق أثر التدخلات في مجال الصحة من خلال التنسيق؛ وتحقيق أفضل مستوى من الصحة عن طريق توفير أحدث الإرشادات التقنية؛ وزيادة القدرة على الاستفادة من المساعدات الإنسانية واللوازم الصحية؛ وتهيئة ظروف مناسبة للإجراءات الصحية والإنسانية. وترأس المنظمة "غرفة العمليات الصحية" التي ترمي إلى دعم قدرات الفريق العامل المعني بقطاع الصحة على اتخاذ القرارات، وتركز على توحيد البيانات المتعلقة بالصحة، وأنشطة قطاع الصحة ومرافقه، وعلى توافر اللوازم الطبية. ويقدم المنتدى تقارير منتظمة عن الحالة الإنسانية الراهنة وعن العلاقات المستمرة مع الأطراف المحلية والدولية. وقد نُشرت بانتظام تقارير عن القيود المفروضة في نقاط التفتيش على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، فضلا عن العملية الاستباقية لتحديد الاحتياجات العاجلة وتوجيه النداءات المتعلقة بالقطاع الصحي. وأنتجت خرائط لمرافق الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣٢ - وتقدم منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة في صياغة وتنفيذ سياسة وطنية للصحة، وفقاً لمبادئ الإنصاف والاستدامة، وتدعو إلى وضع الصحة في مقدمة الأولويات الوطنية. وتلتزم المنظمة بإبقاء خطوط الاتصال مفتوحة بين العاملين بالمهنة الصحية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الصحة في فلسطين وإسرائيل. وتهدف المنظمة إلى فتح مجالات للحوار وإلى الدعوة إلى انفتاح المناقشة والتعاون. ومن المبادرات الجاري تنفيذها نشر الرسائل الإخبارية وتنفيذ أنشطة البحث والتدريب وإنشاء وتشغيل منتدى للمناقشة فيما يتعلق بقضايا الصحة الرئيسية بين العاملين بالمهنة الصحية من الجانبين، بالإضافة إلى إقامة شراكات فيما بين المدن.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحولت أغلبية أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان نحو عناصر إنمائية تستجيب للاحتياجات الناشئة. فقد وفر الصندوق مثلاً خبيراً استشارياً لمساعدة المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات على إنتاج دراسته الاستقصائية عن أثر الجدار العازل على السكان الفلسطينيين. كما اقترح تدريب مقدمي الخدمات والتنظيمات النسائية في مجال مواجهة العنف الجنساني.

٣٤ - وتتكون الحالات التي يربطها برنامج الأغذية العالمي من ٥٥٣ ٠٠٠ من أكثر الأشخاص تعرضاً للمعاناة من نقص الأغذية بين السكان من غير اللاجئين، وينقسمون إلى فئتين: "حالات العسر الشديد"، على نحو ما حددها وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية؛ و "الفقراء الجدد" - وهم أشخاص كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات وتعطلوا عن العمل لمدة لا تقل عن ٦ أشهر، ومنهم بدو وفلاحون وصيادو أسماك، في قطاع غزة. وفي عام ٢٠٠٣ بدأ برنامج الأغذية العالمي برنامجاً تغذياً تكميلياً يشمل ٦ ١٤٥ طفلاً يعانون من سوء التغذية وأسراً من سكان قطاع غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية، وقدم مساعدة غذائية لـ ١٠ ٠٠٠ من المسنين والمعوقين والأيتام المقيمين في المؤسسات الاجتماعية. وقد وفر البرنامج حوالي ١١ ٠٠٠ طن من الأغذية للجنة الصليب الأحمر الدولية لمساعدة ١٨٠ ٠٠٠ من حالات الإعاقة الشديد والمعاناة من البطالة الطويلة المدى في المناطق الريفية من الضفة الغربية. ومن مجموع الحالات التي يربطها البرنامج، تلقى ١٥٧ ٠٠٠ من "الفقراء الجدد" أغذية في إطار عملية الغذاء مقابل العمل/الغذاء مقابل التدريب. وقد شارك ما مجموعه ٢٦ ٠٠٠ من المستفيدين في تلك المشاريع، حيث يشارك شخص واحد من كل أسرة معيشية ويحصل بالمقابل على حصة أسرية شهرية قدرها ١٠٢ من كيلوغرامات الأغذية.

حقوق الإنسان والمرأة

٣٥ - تركزت أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الإطار القانوني المؤسسي وإقامة العدل وتعزيز المؤسسات الوطنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتوجت جهودها بسبعة مشروعات محددة أسفرت عن توفير التدريب والمساعدة التقنية لـ ٢٠٣ أشخاص. وقدم مشروع "نآزر المجتمعات المحلية" الدعم لمبادرات شعبية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال مشاريع بمنح صغيرة تشترك في تقديمها المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٦ - وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة جهوده لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولتشجيع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية، وعلى الأخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولتحسين أوضاع المرأة في الظروف الراهنة. وكجزء من ذلك المسعى، أجرى الصندوق تقييمات أولية لبرامج الأمم المتحدة الجارية في مجالي المرأة والتنمية والشؤون الجنسانية والتنمية، من أجل اكتشاف الفجوات وتفادي ازدواج الجهود. وكان من المقرر أن يستخدم مشروع إرشادي جديد سيبدأ في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ المراكز المجتمعية التي أنشأها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل النهوض بالمرأة في المنطقة.

إدارة الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية.

٣٧ - سعى للاستفادة من المشاريع الناجحة التي نُفذت خلال السنوات السابقة، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنشاء المركز الفلسطيني للطاقة، الذي سيعمل كقوة دافعة لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة. وواصل البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية العمل معاً للحفاظ على الأراضي الرطبة في قطاع غزة. وحُصص مبلغ مجموعه ١,٧ مليون دولار لتطوير نظام لصرف مياه العواصف في خان يونس سعياً للتخفيف من الأضرار الناجمة عن الفيضانات. واستمر البرنامج في تكريس معظم جهوده لتحديث الهياكل الأساسية الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات العاجلة، بما فيها إعادة تأهيل نقطة عبور الحدود في أريحا في الضفة الغربية وتحديثها، ونقطة عبور رفح وكراني في قطاع غزة اللتين يمر عبرهما آلاف الأشخاص يومياً.

القطاعات الإنتاجية

٣٨ - في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والريفية التي تشتد الحاجة إليها، خصص البرنامج الإنمائي حوالي ٩ ملايين دولار لتقديم الدعم المالي لمختلف المبادرات الهادفة

إلى استصلاح الأراضي والتنمية الريفية المتكاملة. كما استمر البرنامج في أعماله المتعلقة بإنشاء مشروع ابتكاري لتحسين الاستقرار الاقتصادي للمجتمعات البدوية في الضفة الغربية، وإعادة تنشيط الصناعات الحرفية في منطقة بيت لحم. وسيستمر توسع المساعدة التقنية والدعم المقدم إلى الحكومات المحلية في مجال الهياكل الأساسية في المناطق الصغيرة، في إطار برنامج التنمية الريفية المحلية وبرنامج خدمات المجتمع المحلي.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت منظمة العمل الدولية على إنشاء وحدة لترويج المشاريع التجارية الصغيرة والتدريب وتقديم الخدمات المبنية على الطلب، وذلك في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية. واستنادا إلى عمله المتعلق بالصندوق الفلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية، خصص البرنامج الإنمائي أيضا من موارده الخاصة مليوناً واحداً من الدولارات لتغطية كلفة إقامة مبنى الصندوق، ولتنفيذ أنشطة تجريبية في إطار هذه المؤسسة.

٤٠ - وقدم برنامج عمليات التمويل الصغيرة والمشاريع التجارية الصغيرة التابع للأونروا ٦٦ ٣٠٠ قرض للفلسطينيين تبلغ قيمتها ٧٣,٦٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩١. وفيما أوقفت المصارف وغيرها من مؤسسات تقديم الخدمات المالية تقديم القروض لجميع المؤسسات التجارية باستثناء أقواها، ظل برنامج الأونروا أحد مرافق الائتمان القليلة التي لا تزال تخدم الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع التجارية الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطوال مدة هذه الأزمة كُيف البرنامج أدواته للإقراض لكي تلي احتياجات أفقر المشاريع التجارية. وقد استطاع البرنامج مواصلة أنشطته الائتمانية، غير أنه عجز، شأنه في ذلك شأن المؤسسات التجارية الأخرى، عن تغطية تكاليفه التشغيلية. فبينما صرف البرنامج ١٢ ٠٠٠ قرض تبلغ قيمتها ١٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، فقد رفع مستوى إقراضه في عام ٢٠٠٣ إلى ١٢ ٣٢٤ قرضا لا تتجاوز قيمتها الكلية ٨,٨ مليون دولار.

٤١ - وتنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ندوة عربية - دولية تتعلق بإعادة التأهيل الاقتصادي والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعنوان: نحو دولة مستقلة، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عملاً بقرارين اتخذتهما الدول الأعضاء في اللجنة في دورتها لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، ويدعون إلى إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكجزء من العملية التحضيرية للندوة، عقد اجتماع تشاوري في بيروت في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ لمناقشة أهداف الندوة وجدول أعمالها وطريقة تنظيمها.

باء - مجالات تركيز منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

الدعم المقدم إلى القطاعات الاجتماعية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، فاقت الاحتياجات مساهمات المانحين.

الأغذية

٤٣ - وفقا لما أفادت به الأونروا، انخفضت كمية الأغذية الموزعة في عام ٢٠٠٣ بمقدار الثلث تقريبا بالمقارنة بالنداءات السابقة، حيث شملت الطرود الغذائية ٤٠ في المائة فقط من الاحتياجات الغذائية للسكان. وكذلك تم إلغاء المساعدة المقدمة لـ ٧٠ ٠٠٠ تلميذ وتخفيض المساعدة النقدية الانتقائية في كلا المجالين. وأدى التخفيض في برنامج الطوارئ لإعادة الإسكان في تمويل ١ ١٠٠ وحدة إسكانية بحلول نهاية السنة. ومن أصل الـ ٩,٢ ملايين دولار التي يتطلبها برنامج الطوارئ للصحة خلال عام ٢٠٠٣، لم يتوافر سوى ١,٣ مليون دولار فقط.

٤٤ - وقد تحققت بعض النجاحات الهامة. فالإحصاءات تشير إلى أنه بالرغم من التخفيضات ساعدت المعونة الغذائية التي قدمتها الأونروا حوالي ٢١٧ ٥٠٠ أسرة من خلال برنامج الطوارئ للمعونة الغذائية، على التقليل نوعا ما من ارتفاع معدل سوء التغذية في مخيمات اللاجئين. وإضافة إلى ذلك استمرت عملية توزيع الأغذية التي تستهدف حوالي ١٢٧ ٥٠٠ أسرة في قطاع غزة و ٩٠ ٠٠٠ في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣ بدأ برنامج الأغذية العالمي عملية طوارئ مدتها سنة واحدة من خلال السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. وخلال المرحلة الأولى للعملية استمر البرنامج أيضا في توفير الأغذية للجنة الصليب الأحمر الدولية لمساعدة ١٨٠ ٠٠٠ شخص من غير اللاجئين في المناطق الريفية من قطاع غزة، لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد وفرت العملية مساعدة ذات أهمية قصوى لـ ٥٣٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين غير اللاجئين المحرومين من الأمن الغذائي في غزة والضفة الغربية، يمثلون ١٥ في المائة من مجموع السكان و ٢٦ في المائة من السكان غير اللاجئين.

الصحة

٤٦ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مباشرة جرعات لقاح وتحصين لـ ٣٨٤ ٠٠٠ طفل و ١٠٠ ٠٠٠ امرأة بالتعاون مع وزارة الصحة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الأونروا في تشغيل العيادات الطبية المتنقلة، وتعزيز قدرات النظام على

مواجهة حالات الطوارئ والعناية بالمصابين، بما في ذلك في مستشفى فلقيلية، وتعيين موظفين إضافيين لمواجهة الزيادة في عبء العمل واستبدال الموظفين غير القادرين على الوصول إلى أماكن عملهم بسبب عمليات الإغلاق وحظر التجول، وتوفير خدمات الإسعاف والتأهيل الطبي بعد الإصابة بجروح، وتقديم المشورة النفسانية - الاجتماعية للأطفال والشبان المصابين بصدمات من جراء التعرض للعمليات العسكرية الإسرائيلية.

٤٧ - واستجابة للحدود والقيود المفروضة على فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب في مجال الرعاية الصحية المجتمعية للمشتغلين بالمهن الطبية في الأماكن المعزولة وأنتج كمية من سلع ولوازم سلامة الأمهات والولادة المأمونة تربو قيمتها على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ووفر الصندوق أيضا معدات مختبرية لمركز الصحة النسائية في الخليل، وساهم في إعادة تأهيل جناح الولادة بمستشفى دار الشفاء. واستجابت منظمة الصحة العالمية لحالة الطوارئ بإرسال ما تقرب قيمته من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من بنود معينة مثل المعدات واللوازم الطبية والأطقم الصحية لحالات الطوارئ. وإضافة إلى ذلك قدمت مبيدات القوارض والآفات إلى وزارة الصحة سعيا لمنع حدوث مشاكل في مجال الصحة العامة.

العمالة

٤٨ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣ كانت الأونروا قد وفرت ما يزيد على ٤ ملايين يوم عمل منذ إنشاء برنامج الطوارئ في مجال العمالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، استفاد منها آلاف من العاملين بأجر ومُعالوهم. وبالإضافة إلى إعادة القوة الشرائية الأساسية لأسرهم، عزز هؤلاء العمال المؤقتون ومنهم عمال البناء وعمال توزيع الأغذية وعمال الإصحاح والمعلمون والموظفون الطبيون، برنامج المساعدة في حالات الطوارئ التابع للوكالة عن طريق المساعدة على بناء أصول مادية لمجتمع اللاجئين. وتشمل هذه الأصول توسيع وإصلاح الهياكل الأساسية لمخيمات اللاجئين، وترميم المدارس والعيادات الطبية التابعة للوكالة.

التعليم

٤٩ - شاركت اليونيسيف في مبادرات في مجال التعليم، مثل حملة "العودة إلى المدرسة" لضمان رجوع مليون طفل فلسطيني إلى المدرسة وبقائهم فيها. وكذلك دعمت اليونيسيف تقديم التعليم التعويضي للأطفال في المناطق المعرضة لحظر التجول للتعويض عن أيام الدراسة التي فقدوها. وبالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، قدمت اليونيسيف الدعم للمكتب المركزي الفلسطيني لإحصاءات لتنفيذ الدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى للشباب في الأرض الفلسطينية المحتلة ووفرت الفرصة لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل ومراهق للمشاركة في

مخيمات صيفية. وساعدت اليونيسيف السلطة الفلسطينية في صياغة القانون الفلسطيني لحقوق الطفل، الذي يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل.

٥٠ - وعلى الرغم من اعتبار قطاع التعليم قطاعاً إثمائياً أساسياً إلا أنه احتاج إلى مساعدة طارئة وفورية طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكجزء من عملياتها الغوثية حاولت الأونروا التصدي للتحديات التي تواجهها برامجها التعليمية عن طريق تنظيم فصول تعويضية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينما نظم البرنامج فصولاً لأكثر من ٣٨ ٠٠٠ تلميذ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، إلا أنه أوقف في قطاع غزة بسبب النقص في التمويل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كلف ١٥٨ من معلمي الفصول التعويضية بالعمل في المدارس التابعة للأونروا في الضفة الغربية، حيث سُجل ما مجموعه ٤ ٣٥٤ تلميذاً في الفصول التعويضية لتعليم اللغة العربية، و ٤ ٤٨٢ آخرين في فصول الرياضيات. وأخيراً، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المعلمين والموجهين في المدارس فيما يتعلق بالاعتناء بالصحة النفسية للأطفال.

تنسيق المساعدات الإنسانية

٥١ - يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كهيئة تنسيقية لنداءات التمويل التي توجهها الأمم المتحدة وكمراجع لصانعي القرارات والمنظمات التشغيلية في دعم الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعقد الموظفون الميدانيون في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة اجتماعات تنسيقية محلية منتظمة، وعلى المستوى المركزي يعمل المكتب كأمانة للهيئات التنفيذية وهيئات تنسيق السياسات في منظومة الأمم المتحدة في مجال الشؤون الإنسانية.

المعلومات المتعلقة بتقييد الحركة وبالاحتياجات الإنسانية

٥٢ - تابع المكتب في كل شهر تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها بالسماح بحركة المنظمات الإنسانية وسيارات الإسعاف التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة (التزامات برتيني). وباستخدام الخرائط والصور الساتلية لإظهار كيفية تقييد حواجز المرور ونقاط التفتيش والتلال الترابية والحفر والجدار العازل للحركة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حلل المكتب أثر هذه القيود على الحالة الإنسانية. وقد أظهر تحليل تلك البيانات وجود علاقة واضحة بين التطورات السياسية أو الأمنية وبين التقييد المشدد للحركة.

٥٣ - وكذلك راقب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بناء الجدار العازل، وسجل عمليات الاستيلاء على الأراضي والبناء، كما راقب تشغيل البوابات في الجدار، وحلل آثار الجدار على المجتمعات المحلية الفلسطينية. ونشر المكتب أيضاً في كل أسبوع بيانات شاملة عن

الإصابات في صفوف المدنيين، وعمليات حظر التجول، وهدم البيوت، والاستيلاء على الأراضي، ونقاط التفتيش، وغير ذلك من القيود المفروضة على الحركة.

دعم الهياكل الأساسية

٥٤ - تزداد الضغوط على الهياكل الأساسية في داخل الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة للاحتياجات التي تنمو بسرعة، والأضرار المادية التي تسببها عمليات التوغّل العسكرية الإسرائيلية. وقد وجه عدد من وكالات الأمم المتحدة جهودها نحو تلبية تلك الاحتياجات وحقق في ذلك نجاحاً محدوداً.

٥٥ - وبعد مضي ثلاثة أشهر على توغل قوات الدفاع الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أبرمت الأونروا اتفاقاً منحة بمبلغ ٢٦,٧ مليون دولار لإعادة تأهيل المخيم. وأدت عمليات توغلٍ أخرى وقعت منذ إبرام الاتفاق إلى إحداث أضرار بوحدات إسكان أخرى إضافية، وبحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٣، كان ٦١٣ بيتاً قد تضرر. وسُددت تكاليف إصلاح هذه البيوت من مساهمات قدمت إلى برامج الأونروا للمساعدة في حالات الطوارئ.

٥٦ - في عام ٢٠٠٣ قدمت الأونروا مساعدة مالية يبلغ مجموعها ١١٧ ٣٥٥ دولاراً إلى ٣٥ أسرة في الضفة الغربية (باستثناء جنين) لإعادة بناء بيوتها المدمرة. وقدمت مساعدات مالية يبلغ مجموعها ٤٨ ٨٦٥ دولاراً لـ ١٤ أسرة أخرى لحقت ببيوتها أضرار هيكلية كبيرة. وتلقت ١ ٦٧٨ أسرة منحة يبلغ مجموعها ٤١٨ ٣٤٠ دولاراً لإجراء إصلاحات طفيفة في بيوتها.

٥٧ - ونتيجة لهذا التنسيق الذي قامت به الأونروا، وُقِع في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على عقود لشبكات الطرق والمياه وتصريف مياه العواصف والمجاري، ولا تزال الأعمال مستمرة. ووقع على عقد لشبكة الكهرباء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وقدمت مساعدات طارئة أخرى من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرته 'لتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والبلدية' التي تهدف إلى تبليط أرصفة المشاة، وترميم المباني العامة (المدارس والعيادات الطبية) وإصلاح أنابيب المياه والمجاري، والتخلص من النفايات الصلبة.

٥٨ - قد استهدفت الأونروا الاحتياجات من الهياكل الأساسية الاجتماعية من خلال إدارة الخدمات الهندسية والإنشائية الميدانية التابعة لها في القدس، حيث أكملت التصميم المفصلة لمدرسة ومركز للبرامج النسائية وروضة للأطفال ومركز للشؤون الاجتماعية والشباب، من المقرر بناؤها في آذار/مارس ٢٠٠٥. وبنفس الطريقة استهدف البرنامج الإنمائي الاحتياجات من الهياكل الأساسية الزراعية من خلال مشاريع تهدف إلى استصلاح الأراضي وبناء

الأحواض والطرق الزراعية وإصلاحها. وكذلك من خلال التعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة استمرت عمليات مشروع 'التشغيل' المصمم لخلق فرص العمل من خلال تطوير وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والزراعية.

تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية

٥٩ - تركز الدعم الطارئ أساساً على الزراعة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وشمل ذلك عنصراً يتعلق بالزراعة والأغذية في إطار ندائها الموحد الذي يتضمن خمسة مشاريع مقترحة خصص لها في الميزانية ما مجموعه ٢٦٠.٠٠٠ دولار، ومن هذه المشاريع إصلاح الدفيئات المدمرة والمتضررة وهياكل الري المتضررة.

جيم - المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لأضعف المجتمعات

٦٠ - أُطلق النداء من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للمدن والقرى التي تضررت بفعل الجدار العازل كجزء من النهج الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي لتخفيف وطأة الفقر، الذي يركز على تقديم المعونة لأضعف المجتمعات. وبالإضافة إلى المجتمعات الأكثر تضرراً من بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، شملت جهود البرنامج المساعدة في توفير العمالة الطارئة في مناطق رفح و خان يونس وبيت حانون بقطاع غزة، التي لحقت بها جميعاً أضرار بالغة في الهياكل الأساسية، وشهدت زيادة في الفقر بسبب استمرار عمليات التوغّل والحصار من جانب القوات الإسرائيلية. وكذلك بدأ البرنامج الإنمائي برنامجاً لتزويد المناطق المعزولة بإمدادات المياه التي تمس حاجتها إليها وذلك من خلال توفير ما يزيد على ٤٠ شاحنة صهريجية لنقل المياه.

٦١ - وكجزء من جهوده الرامية إلى الاعتناء بأضعف المجتمعات في الأرض الفلسطينية المحتلة، حدد برنامج الأغذية العالمي خمس مستويات مختلفة من الضعف، على النحو الوارد في تقييم الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٣، الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية وغزة. وقد حدد برنامج الأغذية العالمي ترتيباً أضعف الفئات حسب نظامه لتحليل درجات الضعف وبياناتها على الخرائط الذي يستخدم منهجيات جديدة للتقييم ورصد الأمن الغذائي، مثل التحليل المقارن لبير وايز (Pair Wise Ranking Analysis)، ومؤشر استراتيجيات المواجهة، ونموذج قدرة الحصول الفعلي على الغذاء. وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة المجتمعات الضعيفة من خلال نظامها لمعلومات وخرائط انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية.

٦٢ - ووفّر برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لعدد من مراكز التوجيه فضلا عن عدد من منظمات الشباب، سعيا لمساعدة الشبان على مواجهة بيئة العنف.

دال - النداء الموحد للأمم المتحدة

٦٣ - نسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إعداد عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٤، الذي صُمم بالتشاور مع السلطة الفلسطينية ونُشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والذي طُلب خلاله ٣٠٥ ملايين دولار لتنفيذ خطة العمل الإنسانية الحالية. ويورد تقرير عملية النداء الموحد استعراضا شاملا للاحتياجات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بدأ المكتب استعراضه نصف السنوي لعملية النداء الموحد في بداية عام ٢٠٠٤، الذي يُقصد به أن يساعد الوكالات على تكيف برامج المعونة التابعة لها في حالة تغير الاحتياجات.

هاء - الأهداف الإنمائية للألفية

٦٤ - أصدر برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ورغم أن تحديد خطوط الأساس والأهداف الرقمية المحددة زمنيا يهدف إلى تعزيز فرص التنمية، إلا أن الانتفاضة كان لها أثر عكسي على تلك الجهود، الأمر الذي أعاق العملية بصورة ملحوظة. وينبغي النظر إلى التقرير في نهاية المطاف كخطوة، بالشراكة مع قيادة السلطة الفلسطينية، نحو وضع إطار وطني للعمل من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية.

رابعاً - استجابة المانحين للأزمة

ألف - الدعم في حالات الطوارئ

دعم الميزانية

٦٥ - ظلت الحالة المالية في الضفة الغربية وغزة صعبة خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من عام ٢٠٠٣، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية. ومع استئناف إسرائيل التحويلات الشهرية لمستحقات السلطة الفلسطينية من رسوم التخليص الجمركي، وتكثيف السلطة الفلسطينية جهودها في التحصيل منذ بداية العام، زاد مجموع إيرادات الميزانية على تقديرات الميزانية للعام كله بمقدار ١٦٠ مليون دولار.

٦٦ - واستمر النمو في تكاليف الأجور طوال العام، حيث بلغت ٧٥ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر، بمتوسط شهري قدره ٦١ مليون دولار، وهو مبلغ يفوق تقديرات

ميزانية عام ٢٠٠٣ البالغة ٥٣ مليون دولار. ويرجع الفرق إلى الزيادة في استخدام موظفي الخدمة المدنية والأمن، وكذلك إلى تنفيذ قانون الخدمة المدنية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، الذي يقضي بزيادة أجور موظفي الخدمة المدنية بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط. وفضلاً عن ذلك اضطرت السلطة الفلسطينية إلى أن تدفع، نيابة عن البلديات، رسوم المرافق العامة التي كانت مستحقة لشركات إسرائيلية.

٦٧ - وكانت الموازنة المالية السنوية الحالية قريبة جداً في العموم مما ورد في الميزانية، غير أن حالة السيولة النقدية أصبحت هشة في نهاية العام بسبب حدوث عجز كبير في الدعم الخارجي للميزانية، الذي كان أقل من نصف المبلغ الذي قُدر في الميزانية، ويرجع السبب في ذلك بصورة رئيسية إلى العجز في المساهمات. ونتيجة لذلك زادت السلطة الفلسطينية مديونيتها للمصارف المحلية خلال عام ٢٠٠٣. وإضافة إلى ذلك، ورغم دفع قدر كبير من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، باستخدام إيرادات التخليص التي كانت أقل من المتوقع وكانت محتجزة لدى إسرائيل وأفرجت عنها في ٢٠٠٣. فقد تراكمت متأخرات جديدة قبيل نهاية العام، ودُفعت أجور شهر كانون الأول/ديسمبر بشيء من التأخير. وحيث أن صافي قروض السلطة الفلسطينية من المصارف تجاوز الحدود القصوى التي قررتها المصارف للائتمان المسموح لها به، فمن المرجح أن تتأخر الأجور بشكل متزايد، إلا إذا تم الحصول على موارد خارجية.

الدعم غير المتعلق بالميزانية

٦٨ - خلال الاجتماع الذي عقده في روما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لجنة الاتصال المخصصة المكونة من كبار المانحين للفلسطينيين، طلبت السلطة الفلسطينية ٦٥٠ مليون دولار من الدعم تشمل ما يلي: ١٥٤ مليون دولار للمساعدة الإنسانية والاجتماعية، و ٢٦ مليون دولار لإصلاح الأضرار وإعادة البناء، و ٢٧٨ مليون دولار لتنمية الهياكل الأساسية العامة، و ٤٠ مليون دولار لدعم القطاع الخاص؛ و ٣٩٠ مليون دولار للإصلاحات وبناء القدرات المؤسسية. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الصندوق الاستئماني الذي يديره البنك الدولي، والذي تقرر في ذلك الاجتماع إنشاؤه لتعبئة الدعم الخارجي الضروري.

باء- الدعم المقدم لإصلاح السلطة الفلسطينية

٦٩ - واصلت فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، التي أنشأتها اللجنة الرباعية في تموز/يوليه ٢٠٠٢، تجاوزاً مع قيام السلطة الفلسطينية بنشر خطة الإصلاح التي تستغرق ١٠٠ يوم، رصد تنفيذ الإصلاحات المدنية الفلسطينية ودعمها، وتقديم الإرشاد للجهات

المانحة فيما تقدمه من مساعدات لبرنامج الإصلاح الفلسطيني. واستمر تقديم دعم تقني وبرنامجي هام في جميع مجالات الإصلاح. وعملت فرقة العمل مع الفلسطينيين لاستكمال خطة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، التي تبرز الالتزامات الفلسطينية بشكل متواصل، وتستعرض المقاييس، وتحدد العقبات التي تعترض الإصلاح، وتقتراح المجالات التي ينبغي أن تتلقى المساعدة من الجهات المانحة. واضطلعت فرقة العمل بأنشطتها من خلال سبعة أفرقة لدعم الإصلاحات في مجالات الانتخابات، والمساءلة المالية، وإصلاح القضاء، وسيادة القانون، وإصلاح التشريعات، واقتصاديات السوق، والحكم المحلي، والإدارة العامة، وإصلاح الخدمة المدنية.

٧٠ - ولاحظت فرقة العمل، في اجتماعها المعقود في روما في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن عدم الاستقرار السياسي داخل فلسطين، واستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية التنقل، فضلا عن التدهور الكبير في الأوضاع الأمنية والعلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، عوامل تسهم جميعها في شل عملية الإصلاح وتأخيرها. ولئن أعربت عن القلق إزاء تعطيل عملية الإصلاح إلى حد كبير خلال الأشهر الأربعة الماضية، فإنها رحبت مع ذلك بالتقدم الكبير الذي أحرز في عدة مجالات من الإصلاحات المدنية الفلسطينية، وبصفة خاصة تطبيق معايير أعلى بكثير فيما يخص الشفافية والمساءلة الماليين، فضلا عن الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات العامة وسن القوانين اللازمة لتعزيز اقتصاد السوق. كما أشيد بالجهود الفلسطينية لوضع نهج استباقي ومنسق مركزيا للإصلاح، من خلال الوحدة التابعة للسلطة الفلسطينية المعنية بدعم تنسيق الإصلاحات برعاية رئيس الوزراء، فضلا عن إنشاء لجنة الإصلاحات الوطنية الفلسطينية، المؤلفة من ممثلين عن الحكومة، والهيئة التشريعية، وأوساط الأعمال، والمجتمع المدني، بوصفها خطوات إيجابية لوضع برنامج إصلاح أكثر شمولية.

٧١ - وأعربت فرقة العمل من جديد، في تقريرها المرحلي الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٤، عن خيبة أملها إزاء الوتيرة العامة للجهود الإصلاحية. ولاحظت اتخاذ تدابير هامة، مثل إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني لميزانية عام ٢٠٠٤، والشروع في تسجيل الناخبين، واتخاذ قرار هام بصرف مرتبات جميع موظفي الأمن من خلال تحويلات مصرفية. غير أنها لاحظت أن الطرفين لم يلتزما بعد التزاما سياسيا حقيقيا، مما أعاق إحراز التقدم في العديد من المجالات، ولاسيما في الميدانيين القضائي والتشريعي.

جيم - التنسيق بين المانحين

٧٢ - عقدت لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق تقديم المساعدة الدولية للفلسطينيين اجتماعا في روما في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شكل فرصة أولى لأعضاء حكومة رئيس الوزراء أحمد قريع المعينة حديثا لإجراء محادثات متعددة الأطراف رفيعة المستوى. وقدمت السلطة الفلسطينية ميزانية متكاملة لعام ٢٠٠٤ فضلا عن خطة تفصيلية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كانتا دليلا على الجهود الإيجابية التي تبذلها السلطة. وعرض وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم برنامج حكومته، المتمثل في مقترح إسرائيلي للمساعدة على إيجاد فرص عمل للفلسطينيين عن طريق إنشاء مناطق صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة مراكز تجارية قريبة من الخط الأخضر وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة عبر الحدود.

٧٣ - وأعربت الجهات المانحة خلال الاجتماع عن شواغلها إزاء الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الحرجة في الأرض الفلسطينية والعقبات التي ما زالت تعترض إيصال المعونة إلى الشعب الفلسطيني. وشددت الجهات المانحة أيضا على ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات داخل السلطة الفلسطينية وإحراز الطرفين لتقدم ملموس على المستويين السياسي والاقتصادي. ووجه انتباهها إلى عجز الميزانية البالغ ٦٥٠ مليون دولار تقريبا، والذي من شأنه إذا لم يمول أن يعرض الوضع المالي للسلطة وقدرتها على تقديم خدمات للخطر في وقت مبكر جدا من عام ٢٠٠٤.

٧٤ - وتواصل العمل بآليات التنسيق الميدانية من خلال لجنة تنسيق المعونة المحلية التي تضم جميع المانحين ويرأسها مكتب المنسق الخاص، ومكتب التمثيل الترويجي والبنك الدولي، فيما يتعلق بالتنسيق العام بين المانحين، و فرقة العمل المعنية بتنفيذ المشاريع، المؤلفة من مكتب المنسق الخاص واللجنة الأوروبية والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وفريق السياسات المتعلقة بحالات الطوارئ الإنسانية، المؤلف من مجموعة أكبر من المانحين. وبذلت جهود كبيرة في كل واحدة من هذه الهيئات لمعالجة المسائل المتعلقة بسبل الوصول إلى السكان وأثر الجدار العازل والوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

خامسا - التحديات المستقبلية

ألف - التحدي السياسي

٧٥ - بالرغم من الظروف الحالية القائمة، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي العمل بعزم على المضي قدما والسعي مجددا لإحلال سلام دائم وشامل. وينبغي للسلطة الفلسطينية أن

تصلح جهازها الأمني وفقا لما تقضي به خريطة الطريق، وأن تبدي تصميمها على العمل بحزم في الميدان من أجل وضع حد للعنف. ويجب على حكومة إسرائيل وقف جميع الإجراءات التي تتعدى على الحقوق الإقليمية للفلسطينيين والامتنال الصارم لأحكام القانون الدولي في تصرفها كدولة قائمة بالاحتلال. ويواصل المجتمع الدولي دعم لخريطة الطريق والأهداف المحددة فيها. ويعبر قرارا مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) عن ذلك الالتزام الراسخ. وما فتى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يعمل مع الطرفين لاستئناف عملية السلام.

٧٦ - وقد يتيح إعلان إسرائيل الانسحاب الانفرادي من قطاع غزة ومناطق في الضفة الغربية فرصة لاستئناف عملية سلام. بمعنى الكلمة. لكن تحقيق هذا الأمر يتطلب قيام الإسرائيليين بانسحاب كامل، عملا بخريطة الطريق، مع اتخاذ خطوات ماثلة في الضفة الغربية وتنسيق الانسحاب مع المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية. وعلى السلطة أن تنتهز هذه الفرصة لتعزيز الأمن وإحكام سيطرتها السياسية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وعلى المجتمع الدولي أن يشارك مشاركة قوية وملتزمة في هذه العملية، بطرق من بينها التواجد الميداني لكفالة إحراز تقدم تدريجي. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى، أن تكون أيضا على استعداد لأداء دور قيادي في المساعدة على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني المنهار. ويجب على الدول العربية كذلك أن تقوم بدورها من خلال اتخاذها مبادرات إيجابية. وليس من الممكن تغيير الحالة القائمة الحالية والتطلع إلى مستقبل يسوده السلام إلا من خلال تضافر جهود جميع الأطراف بمساعدة من المجتمع الدولي.

باء - تأمين سبل الوصول والحماية

٧٧ - لقد أصبحت القيود المتواصلة المفروضة على حرية التنقل جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للشعب الفلسطيني إلى حد لم يعد من الممكن معه قلب آثارها السلبية بسرعة حتى وإن ألغيت جميع تدابير الإغلاق في المستقبل القريب. وقد حاول المجتمع الدولي طوال الفترة المشمولة بالتقرير إشراك حكومة إسرائيل على مختلف المستويات في حوار رسمي وتنفيذي لمعالجة شواغل إسرائيل الأمنية، والقيام في الوقت نفسه بكفالة الحد الأدنى من متطلبات تقديم المعونة بفعالية وكفاءة.

٧٨ - ومن المتوقع على نطاق واسع أن تظل القيود كما هي خلال عام ٢٠٠٤. وبالنظر إلى أن السكان المدنيين الفلسطينيين على وشك استنفاد الآليات التي يستخدمونها في التغلب على الصعاب، وإلى أن المجتمع الدولي غير قادر على التصدي لتلك المشاكل، وقيامه في بعض الحالات بتخفيض عدد عملياته أو إيقافها نتيجة لذلك، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية

السلبية ستكون أكثر جسامة في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣. وليس من الممكن تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني إلا بحل هذه المسألة في إطار عملية سياسية.

جيم - سد الاحتياجات التي لم تلب حتى الآن

٧٩ - في حين تركز وكالات كثيرة من وكالات الأمم المتحدة أول ما تركز على مختلف المبادرات الإنمائية والمبادرات المتخذة استجابة لحالات الطوارئ، يولي أيضا اهتمام كبير لقطاع متنام هو الاحتياجات التي لم تلب بعد.

٨٠ - ورغم جهود منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فقد صنفت مبادراتها لدعم تنسيق الأمن الغذائي وحالات الطوارئ الزراعية وعمليات التدخل الإصلاحية بوصفها مشروع احتياجات لم تلب بعد لا يزال يتطلب مزيدا من التطوير. ومن المبادرات الأخرى التي تنسقها الفاو تقديم الدعم لمشاريع إنتاج الخضر في الحدائق المنزلية والمشاريع الصغيرة لتربية الماشية في أشد المجتمعات المحلية ضعفا، وهي مبادرة أخرى تنسقها الفاو لم تحقق بعد أهدافها النهائية. ولسد الاحتياجات الأخرى التي لم تلب بعد، ستدعم الفاو جهود وزارة الزراعة لإصلاح نظم الزراعة المروية من خلال تدابير مزمنة متنوعة.

٨١ - وحدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من خلال إجراءاته التقييمية، عدة مجالات بوصفها "الاحتياجات ذات الأولوية التي لم تلب بعد" وقدم مقترحات مرفقة لتلبيتها. واقترح مشروع مشترك بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية لبناء القدرات الفلسطينية في مجال صوغ السياسات الاقتصادية وتصميم الاستراتيجيات الإنمائية على أساس تقنيات وضع النماذج الكمية. ومن المأمول أن يكون هذا المشروع الخطوة النهائية اللازمة لتوفير إطار متكامل لتحليل سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والعمل. واستنادا إلى خبرة أونكتاد، من المأمول أن يعالج موضوع كفالة الأمن الغذائي المستدام لصغار المزارعين عن طريق العمل على إيجاد آلية لتمويل الأنشطة التصديرية للمزارعين، وتيسير الوصول إلى المعلومات والقنوات الخاصة بالأسواق الدولية، وتوفير التسهيلات المتعلقة بتمويل التجارة الدولية ووضع خطط لإنشاء مرافق تخزين وغيرها من المرافق التجارية. والهدف من جميع هذه المبادرات هو تعزيز الأمن الغذائي الذي تدعو إليه الحاجة بالبحر من خلال تجارة السلع الأساسية الدولية.

٨٢ - وستستند اليونيسيف في برنامجها القطري الجديد، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، إلى الدروس المستفادة في عام ٢٠٠٣ من جهودها الرامية إلى التصدي للمجالات التي تحددت المحددة بوصفها احتياجات لم تلب بعد. وحددت نتائج التقييمات الحالية المجالات التالية بوصفها مجالات ذات أولوية: (أ) تكثيف الجهود لكفالة حصول جميع

الأطفال الفلسطينيين على تعليم عالي النوعية وغير منقطع؛ (ب) والإسهام في الحفاظ على حالة صحة المرأة والطفل؛ (ج) وتوسيع نطاق العناصر المتعلقة بحماية الطفل لمكافحة تصاعد العنف بشكل أفضل وتهيئة ظروف أكثر مواتاة لنماء الطفل وترعرعه؛ و (د) تعزيز مشاركة المراهقين ونمائهم.

٨٣ - وفي إطار تقرير المديرية التنفيذية عن تنفيذ قرار لجنة المستوطنات البشرية ١٢/١٨ (HSP/GC/19/2/Add.3)، يحدد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المجالات الرئيسية ذات الأولوية فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة في ميدان الإسكان، ويبين الإجراءات المقترحة للتصدي لتلك التحديات. ويحدد التقرير المجالات التالية بوصفها مجالات اهتمام ذات أولوية: بناء القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية وسلطات البلديات؛ وتمويل الإسكان المنخفض التكلفة؛ ونظم توفير المأوى وآليات تنسيقه؛ والرصد والتحليل؛ والسياسة العامة المتعلقة بالمأوى.

٨٤ - والاحتياجات التي لم تلب بعد التي يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها تأتي في صدارة الأولويات هي تقديم المساعدة الطارئة للمجتمعات المحلية المتضررة من الحداد العازل، وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتوليد فرص للعمل. ويعتزم البرنامج الإنمائي مواصلة العمل لتعبئة أموال إضافية لتلبية الاحتياجات الطارئة والتخفيف من المشاق التي تواجهها المجتمعات المحلية المتضررة من الحداد العازل، فضلاً عن تنفيذ مشاريعه الإصلاحية الجارية الوارد بيانها أعلاه.

سادسا - ملاحظات

٨٥ - أشرت في تقرير العام الماضي (A/58/88-E/2003/84 و Corr.1) إلى انخفاض قدرة الفلسطينيين على العمل بفعالية واعتمادهم المتزايد على المعونة - المعونة من الميزانية والمعونة التقنية والإنسانية. وهذا الاتجاه متواصل، كما أن أهمية وكالات الأمم المتحدة ودورها في الأرض الفلسطينية المحتلة أصبحت أكبر من أي وقت مضى، ولم يسبق قط أن كانت ظروف عملها أصعب مما هي عليه الآن.

٨٦ - وشكلت استراتيجية ذات مسارين - إقامة التوازن بين الاحتياجات الطارئة والأهداف الإنمائية التي تدعم قيام سلطة فلسطينية قادرة على البقاء - أساساً للنهج الذي أخذت به الأمم المتحدة في السنوات الثلاث الأخيرة. ورغم أن هذا النهج ليس محبذاً، فقد أصبح طريقة العمل المتبعة في جهود الإغاثة بالأرض الفلسطينية المحتلة. ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة، فقد حققت نجاحاً لا بأس به في

مجالي المساعدة الطارئة والإنمائية. ومن المؤسف أن تصعيد الأزمة حجب هذه الإنجازات، مما أدى ليس إلى خسائر في الأرواح فحسب، لكن إلى انتكاس التقدم المحرز في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي أيضا.

٨٧ - ولن تكون المساعدة الإنسانية والمالية كافية في حد ذاتها لحل الأزمة السياسية التي تؤثر في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين. بل يرتبط إيجاد حل لوضع الشعب الفلسطيني، والحالة الاقتصادية والأزمة الإنسانية، ارتباطا مباشرا باحترام القانون الدولي والتوصل إلى حل سلمي للصراع.

٨٨ - وعلى حكومة إسرائيل أن تعطي الأولوية لتخفيف القيود المفروضة والعمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية لكفالة التنفيذ الشامل لمشاريع المعونة والمشاريع الإنمائية في حينها. ومن شأن اتخاذ السلطة الفلسطينية خطوات فعالة لتخفيف الهواجس الأمنية لإسرائيل أن ييسر هذه الجهود. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على هذه المسألة رغم ما يوجد من تحديات؛ وأوجه الانتباه بشكل خاص إلى آخر نداء طوارئ صدر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨٩ - وقد أظهرت أحداث السنة الماضية مدى حاجة شعوب الشرق الأوسط الماسة إلى حل سياسي لصراعها الطويل. فلن يتسنى إحلال السلام ما لم يكن كل طرف من الأطراف، والمنطقة والمجتمع الدولي ككل، على استعداد لأداء دوره. ولهذا الغرض، تبذل اللجنة الرباعية وجهات أخرى جهودا منسقة لإشراك الأطراف في عملية سياسية من خلال التفاوض، من شأنها أن تضع حدا في نهاية المطاف للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وحينها فقط يمكن تخفيف معاناة الفلسطينيين والإسرائيليين. وستواصل منظومة الأمم المتحدة عملها دعما لتحقيق هذا الهدف.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٣، والتصويب والإضافة (A/58/13) و (Add.1 و Corr.1).